﴿المؤتمر الرابع عشر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب﴾

التقريـ ـر النهائـي والقـرارات والتوصيـات

الذي كان مقررا عقده ببغداد سنة 1990

تعذّر عقد الدورة الاستثنائية للسادة الوزراء المشرفين على الشؤون الثقافية في الوطن العربي والتي كان مقررا أن تعقد بالجمهورية العراقية في شهر سبتمبر 1990 ورأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إصدار الدراسات الخاصة بموضوع هذه الدورة ضمن كتاب حمل عنوان: "**التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي**" وقد قام بإعداد هذه الدراسات ضمن هذا المحور نخبة متميزة من ذوي الاختصاص في الوطن العربي، وقدمت هذه الدراسات تصورات واضحة وهامة سدت فراغا كانت تشكو منه المكتبة العربية ويمكن أن تكون كذلك حافزا للمسؤولين في المطالبة باسترداد هذه الكنوز الثقافية المنهوبة والتي تم نقلها بأشكال مختلفة خارج المنطقة العربية.

وكانت مؤتمرات الآثار في البلاد العربية في دوراتها السابقة اهتمت بهذه الممتلكات الثقافية العربية المتسربة إلى الخارج وأصدرت للغرض عددا من التوصيات ولكن نظرا لأهمية الموضوع وخطورته كان في برنامج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقد مؤتمر استثنائي لمعالجة هذه المسألة بشكل مباشر.

وإذا كانت ظاهرة تسرب الممتلكات الثقافية خارج أطرها الأصلية ظاهرة عالمية ولذلك اهتمت بها المؤسسات الدولية وأصدرت بشأنها قرارات وتوصيات منها ما صدر عن منظمة الأمم المتحدة ومنها كذلك ما صدر عن منظمة اليونسكو... فإن الظاهرة خطيرة بالنسبة إلى المنطقة العربية وذلك لأنه تم تسريب العديد من الممتلكات الثقافية العربية إلى مناطق عديدة نتيجة عدم عناية بالمسألة في مرحلة أولى ونتيجة للوضع التاريخي والسياسي الذي عرفته عديد الدول العربية في القرن الماضي وبدأ الشعور بخطورة هذا التسرب بشكل واضح في النصف الثاني من القرن الحالي فقامت الأصوات في الوطن العربي منبهة إلى وجوب احترام المواثيق الدولية والسعي لاسترجاع العديد من هذه الممتلكات التي تم نقلها خارج حدود الوطن العربي والعمل إلى جانب كل ذلك لسن القوانين الواضحة لحماية هذه الممتلكات مما يمكن أن تتعرض له من نهب أو تسرب إلى الخارج.

وتؤكد وثائق هذا المؤتمر الاستثنائي الذي كان منتظرا عقده ببغداد سنة 1990 (شهر سبتمبر) أن الباحثين يحثون كل الأطراف المسؤولة على ضرورة احترام المواثيق الدولية قصد استرداد هذه الممتلكات الثقافية العربية والعمل على كشف طرق تسرب هذه الممتلكات لتتمكن الدوائر العربية المسؤولة على ضرورة احترام المواثيق الدولية قصد استرداد هذه الممتلكات الثقافية العربية والعمل على كشف طرق تسرب هذه الممتلكات لتتمكن الدوائر العربية المسؤولة من مواجهة هذا الخطر.

أما وثائق هذا المؤتمر الاستثنائي حول: "**التراث الثقافي العربي الإسلامي خارج الوطن العربي**" فهي موزعة على ثلاثة محاور أساسية وهي:

-**المحور الأول:** الوضع القانوني للممتلكات الثقافية المتسربة إلى الخارج.

-**المحور الثاني:** طرق تسرب الممتلكات الثقافية في الوطن العربي.

-**المحور الثالث:** طرق استرداد الممتلكات الثقافية في الخارج إلى الوطن العربي.

وضبطت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع جانب من الدول العربية قائمة بأهم القطع الأثرية المصرية والرافدية الموجودة في المتاحف العالمية، واحتوت هذه القائمة على معلومات مفصلة حول الآثار من حيث التاريخ والوصف والتسمية والنوع والمادة ومكان المنشأ والمتحف الموجود فيه.

دراسات المحور الأول حول الوضع القانوني للممتلكات الثقافية المتسربة إلى الخارج

الباحث	المندوبين	الصفة
د. محمد جمال الدين مختار	رئيس هيئة الآثار المصرية سابقا والأستاذ بجامعة الإسكندرية	الممتلكات الثقافية العربية والإسلامية المتسربة إلى الخارج من وجهة نظر الاتفاقيات والتشريعات القانونية الدولية.
أ. عتيقة الدراجي	أخصائية بمجال الممتلكات الثقافية	تنظيم مبدأ وإعادة الممتلكات الثقافية وقت الحرب وفي زمن السلم.
أ. محمد مسعود الشابي	مدير الدراسات الإسلامية بالمعهد القومي للآثار بتونس	التشريعات العربية ومدى حمايتها للممتلكات الثقافية من التسرب إلى الخارج.
دراسات المحور الثاني حول طرق تسرب الممتلكات الثقافية في الوطن العربي		
د. عفيف البهنسي	أستاذ تاريخ الفن والعمارة بسوريا	طرق تسرب الممتلكات الثقافية في الوطن العربي إلى الخارج.
أ. عبد الرحمن عبد التواب		طرق تسرب الممتلكات الثقافية العربية الإسلامية إلى الخارج.
د. محمد فنطر	مدير دراسات الآثار القديمة بالمعهد القومي للآثار بتونس	الاستيلاء على الممتلكات الثقافية في ظروف الحماية.
د. شوقي شعث	مدير مركز الآثار والتراث الفلسطيني	الاستيلاء على الممتلكات الثقافية الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني.
أ. محمد وحيد خياطه		حول طرق تسرب الممتلكات الثقافية من القطر السوري إلى الخارج.

دراسات المحور الثالث حول طرق استرداد الممتلكات الثقافية من الخارج إلى الوطن العربي		
د. مؤيد سعيد	مدير عام الآثار والتراث: بغداد	استرداد الممتلكات الثقافية العربية (الخلفية الدولية والقانونية وشروط العمل المنتظر).
د. عبد العزيز الدولاتلي	باحث بالمعهد القومي للآثار بتونس	استرجاع الممتلكات الثقافية لبلادانها الأصلية – دور المنظمات الدولية المختصة.
د. مؤيد سعيد أ. ياسمين هادي مهدي	دائرة الآثار والتراث بالعراق	آليات العمل في شعبة الاسترداد في دائرة الآثار والتراث.
د. جواد النجار	متحف الكويت الوطني	استرداد الآثار الكويتية من الدنمارك.
أ. إبراهيم شبوح	مدير بحوث المعهد القومي للآثار والفنون بتونس	مشروع أولي لحصر الممتلكات الثقافية العربية.
د. أيمن فؤاد سيد		نحو خطة عمل عربية لاسترداد الممتلكات الثقافية.

أهم المسائل التي أثارتها دراسات المحور الأول حول الوضع القانوني للممتلكات الثقافية المتسربة إلى الخارج

أكدت الدراسات ضخامة حجم الممتلكات الثقافية العربية التي تسربت إلى الخارج. ويعود هذا التسرب في أغلب الأحيان إلى أعمال التنقيب الأثري الذي تم دون رقابة أو تخطيط في القرن الماضي. وكان هدف الكثير من الحفائر السلب والنهب، وهناك عامل ثان ساعد على تسرب الكثير من آثارنا العربية والإسلامية هو ما درجت عليه الدول العربية ومعظم الدول ذوات الحضارات القديمة من اقتسام الآثار المكتشفة بين البعثة المنقبة والسلطات المسؤولة في الدول التي تجري عمليات التنقيب بأراضيها وتمكّن لهذه الأسباب الأجانب من الحصول على كميات كبيرة من الآثار.

ولم يقتصر التسرب على الآثار والتحف والقطع الفنية بل شمل أيضا المخطوطات والوثائق العربية والإسلامية التي تعتبر من أهم مكونات الحضارة الإسلامية والتي غصت بها إلى جانب المتاحف العديد من المكتبات ودور الوثائق في العالم.

وأكّدت الدراسات كذلك أن موضوع استرداد التراث موضوع صعب وبالغ التعقيد إذ تتمسك الدول التي حصلت على الممتلكات الثقافية وهي من الدول الكبرى والمتقدمة مما تملكه في متاحفها من آثار وتحف البلاد الأخرى، وتتجاهل العرف الدولي، وهي تقوم بالرد على طلبات استعادة الآثار ردودا ملتوية تحاول من خلالها تقنين الاغتصاب وتثبيته وتتعلل تلك الدول أن هذه الممتلكات الثقافية قد دخلت برضاء الحكام الوطنيين وموافقتهم وأحيانا كهدايا منهم.

ويبقى الأمل في نظر بعض الدارسين ينحصر في استخدام الطرق الديبلوماسية والمحادثات الثنائية لاسترداد بعض ما سلب منا عن طريق القنوات غير الشرعية أو نتيجة تعسف استعماري مؤكد أو غزو أجنبي غاشم.

وأدرجت مسألة "إعادة الأعمال الفنية إلى البلدان ضحايا مصادرة الملكية" في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1973 واعتمدت الجمعية العامة القرار 3187 الذي تشير فيه إلى اتفاقية 1970 وتؤكد أن "إعادة الآثار الفنية فورا وبلا مقابل (...) تشكل تعويضا عادلا للخسارة (...)"، وتطلب إلى جميع الدول المعنية "أن يحرم (تصدير الأعمال الفنية إلى خارج الأقاليم التي ما زالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية".

إلا أن هذا الاعتراف الشرعي الأول بالحق في استرداد الممتلكات الثقافية لا يمثل في النظام التقنيني أكثر من مجرد مبدأ أخلاقي، وبالتالي فإن النظام القانوني يظل ضعيفا في نظر بعض الباحثين العرب. وهكذا فإن هذا القرار لا ينشئ قواعد قانونية بل يعبر عن ضرورة سياسية ملحة يشعر بها العديد من الدول.

أهم المسائل التي أثارتها دراسات المحور الثاني حول طرق

تسرب الممتلكات الثقافية في الوطن العربي

أكد الباحثون أن الحفريات الأثرية والبحوث التاريخية التي قام بها العلماء على الأرض العربية قد أوضحت كثيرا من معالم التاريخ والحضارة المبكرة، في الوقت الذي كان فيه العرب يعيشون تحت وطأة السيطرة الأجنبية التي فرضت التخلّف والتبعية، مما سهل نقل الآثار والتحف من بلادنا إلى أوروبا خاصة، فوجد بعضها محله في المقتنيات الخاصة والملكية، ثم لم يلبث أن أودع في متاحف ومكتبات عامة، وشكل فيها أساسا لثروة أوروبا التراثية العالمية.

وإذا كانت اليونسكو اضطلعت بدور هام من خلال وضعها لاتفاقية فرضت بموجبها مراقبة هذه الممتلكات ومتابعة قضايا العبث بها وتهريبها أو سلبها فإن عمليات التهريب والنقل غير المشروع قد تفاقمت في نطاق أصحاب المجموعات الخاصة الذين باتوا يمارسون تجارة الآثار ويعتبرونها الطريقة المثلى لتوظيف أموالهم.

وكانت قوانين الآثار العربية تسمح ببيع الآثار وبإجراء التبادل بها، ولكن قانون الآثار الموحد الذي وضعه الأثريون العرب في مؤتمر الآثار تحت ظل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد منع بيع الآثار وإجراء تبادلها، وحصر ذلك في أضيق الحدود.

ولقد عدلت بعض الدول العربية قوانينها الأثرية على ضوء القانون الموحد، ومن الضروري تعميم هذا التعديل، بل من اللازم في نظر الباحثين المختصين منع الترخيص بتجارة الآثار، واعتبار الآثار من الممتلكات الثقافية العامة والتي لا يجوز إخراجها وتصديرها، ولكن يمكن اقتناؤها ضمن حدود الوطن بعد إعلام السلطة الأثرية. ولا بد من تشديد العقوبات لردع عمليات التهريب، فالدول العربية مسؤولة عن حماية

ممتلكاتها وآثارها. فليس من المقبول أن نطالب باسترداد هذه الممتلكات والتي تسربت بفعل ضعف العقوبات والقوانين، إذ أن هذه المهمة ستكون أصعب من مهمة حماية التراث وقمع عمليات تهريبية أصلا.

وأكد الباحثون كذلك أن سوء الحراسة يعد من أهم أسباب تسرب الممتلكات الثقافية فعديد المناطق الأثرية والمخازن والمتاحف تشكو من هذه الظاهرة، وضعف الحراسة – كما لا يخفى – يمكن من إجراء حفائر خلسة أو نشر لوحات من المعابد أو السطو على المخازن بل والجرأة على المبيت في المتاحف وسرقتها. ولو نظمت الحراسة وتطورت طرقها مهما تكلف الأمر من مبالغ طائلة فإن ذلك لا يساوي ضياع أنماط من الممتلكات الثقافية.

أما الممتلكات الثقافية الفلسطينية فقد عرفت مظاهر عديدة وخطيرة من الاستيلاء تحت الاحتلال الصهيوني وذلك لغرض تخريب الممتلكات الثقافية الفلسطينية وتغريبها.

أهم المسائل التي أثارتها دراسات المحور الثالث حول طرق استرداد الممتلكات الثقافية من الخارج إلى الوطن العربي

أكدت بعض الدراسات أن موضوع استرداد الآثار العربية يحتاج إلى (أخلاقيات عمل) عربية موحدة ولا يحتاج إلى أنظمة وقوانين فقط. كما أن الموقف العربي الموحد يحتاج إلى فهم عربي موحد للاتفاقيات الدولية وطرق عمل اللجان الدولية الحكومية وغير الحكومية... ويحتاج إلى توفير المهارات العالية للتأثير على هذه المنظمات واللجان الدولية وعدم إعطاء الفرصة لاستغلالها من قبل الدول المستفيدة في حيازة آثارنا. كما يحتاج إلى فهم قانوني أوسع عربيا ودوليا وخلق الآليات القانونية العربية للمطالبة وعدم التنازل عنها أمام قوانين محلية أجنبية مهما كانت.

والمهم هو أننا يجب أن نستغل كل الإمكانيات والفرص المتاحة للتحرك مع عدم نسيان إرساء قواعد العمل المشترك وإقامة وحدة مكتبية عربية متخصصة وبنك معلومات... ونظام إداري عربي له كيان قانوني يفوض بالعمل دوليا باسم العرب جميعا.

ودعا بعض الباحثين إلى تشجيع المبادرات الرامية إلى تكوين لجان وطنية تابعة للمجلس الدولي للمتاحف وأخرى للمجلس الدولي للمعالم والمواقع حتى نضمن لكل البلدان العربية حضورا شرعيا في المنظمتين.

وقدمت كذلك دراسة خاصة أكدت العمل الكبير الذي قامت به شعبة الاسترداد في دائرة الآثار والتراث في الجمهورية العراقية، فبعد أن تم حصر جميع الحالات بدأ العمل لاسترداد القطع المعارة لأغراض الدراسة... وتمكنت هذه الشعبة من استرداد مجموعة كبيرة من هذه القطع تجاوزت عدة آلاف من القطع خاصة الرقم الطينية المكتوبة بالخط المسماري والتي تنقل عادة إلى المعاهد والمتاحف العالمية لاستجلاء خطوطها وفك رموزها وقراءتها وترجمتها ونشرها مما يتطلب مددا طويلة ومتابعة دائمة...

وأكدت دراسة معروضة على هذا المؤتمر الاستثنائي كيفية معالجة الكويت لتسرب بعض آثارها عن طريق البعثة الدانماركية إلى الخارج، وكيف استطاعت وزارة الإعلام- إدارة الآثار والمتاحف- مجابة هذه المشكلة، والتعامل معها بتتبع تلك الآثار الكويتية في الأماكن التي نقلت إليها، ومن ثم إعادتها.

وتبقى المشكلة – كما تشير إلى ذلك الدراسات المختصة – متمثلة في عدم استجابة الدول إلى نداءات المنظمات الدولية والقومية، أو ما يجده بعضها من صعوبة في الاستجابة لعدم توفر الأطر والكفاءات والخبرات اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة لديها، لذلك فواجب المؤتمر اتخاذ خطوات إيجابية في سبيل أن يضع الاتفاقيات والتوصيات التي اتخذت في هذا المجال طوال أربعين عاما موضع التنفيذ.

الفصل الثاني

الاستنتاجات العامة

لم تعالج المؤتمرات الخمسة الأولى (1947-1969) مواضيع رئيسية خاصة بكل دورة وعالجت مقابل ذلك عددا من الموضوعات يمكن حصرها فيما يلي:

- التنقيب عن الآثار وصيانتها وترميمها.
- إنقاذ الآثار المهددة في البلاد العربية.
- وضع قانون آثار موحد للدول العربية.
- العناية بالمتاحف وإدارات الآثار ودورها ونشر الثقافة الأثرية.
- العناية بالعاملين في ميدان الآثار.
- إنشاء اتحاد عربي للآثار.
- إنشاء اتحاد عربي للمتاحف.
- التعاون بين البلاد العربية في مجال الآثار، وتبادلها بين هذه البلاد، وإنشاء هيئات عربية ورسمية وأهلية في حقل الآثار.
- الآثار وتنشيط الحركة السياحية.
- العلاقات مع بعثات التنقيب الأجنبية.
- مشروعات علمية هامة في مجال الآثار.
- حماية الآثار في الأراضي العربية المحتلة، ومواجهة عبث إسرائيل بها.

النشاط في المجال الدولي للآثار:

موضوعات أخرى

التوصيات والقرارات الصادرة بشأن كل موضوع من هذه الموضوعات حسب كل مؤتمر، وحسب المؤتمرات الخمسة، أي بالنسبة إلى الفترة بين 1947 و1969.

الموضوعات	المؤتمر1 عدد التوصيات	المؤتمر 2 عدد التوصيات	المؤتمر 3 عدد التوصيات	المؤتمر 4 عدد التوصيات	المؤتمر 5 عدد التوصيات	المجموع
التنقيب عن الآثار وصيانتها وترميمها	12	9	2	8	4	35
إنقاذ الآثار المهددة في البلاد العربية	-	-	-	31	-	31
وضع قانون آثار موحد للدول العربية	-	1	1	1	2	5
العناية بالمتاحف وإدارات الآثار	7	5	3	6	3	24
العناية بالعاملين في ميدان الآثار	1	-	-	2	5	8
إنشاء اتحاد عربي للآثار	-	-	-	-	1	1
إنشاء اتحاد عربي للمتاحف	-	-	-	-	1	1
التعاون بين البلاد العربية في مجال الآثار	5	5	2	2	3	17
العلاقات مع بعثات التنقيب الأجنبية	2	1	-	-	1	4
الآثار وتنشيط الحركة السياحية	-	-	-	-	1	1
مشروعات علمية هامة في مجال الآثار	3	3	3	9	8	26
حماية الآثار في الأراضي العربية المحتلة	-	-	1	-	1	2
النشاط في المجال الدولي للآثار	-	-	1	3	-	4

وتم عرض التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الآثار الخمسة الأولى على مؤتمر الآثار في دورته السادسة (سبتمبر 1971)، ولاحظ المؤتمر السادس أن قدرا غير قليل من هذه التوصيات قد وضع موضع التنفيذ من قبل إدارات ومصالح الآثار في غالبية الدول العربية، خاصة تلك التوصيات التي صدرت منذ سنوات غير قليلة وأوصى المؤتمر السادس بما يلي:

-تحققا من مدى تنفيذ كل التوصيات تقوم الإدارة الثقافية بإرسال التصنيف الذي وضعته لهذه التوصيات إلى جميع البلاد العربية لبيان ما نفذته منها، ما هو جار تنفيذه، وما لم تنفذه، والعقبات التي حالت دون التنفيذ، بغرض استخلاص نتائج محددة تعرض على المؤتمرات اللاحقة.

وعملت الدول الأعضاء بهذه التوصيات فصار جدول أعمال مؤتمر الآثار منذ دورته السابعة يضم محورا قارا يتمثل في تقديم الدول الأعضاء لتقارير حول ما نفذته من مقررات وتوصيات المؤتمر السابق، إلى جانب ضبط النشاط الذي يبذله كل قطر بالنسبة إلى الفترة الفاصلة بين عقد مؤتمرين للآثار متلاحقين.

جدول لضبط عدد التوصيات الصادرة حسب المواضيع بالنسبة إلى كل مؤتمر بدءا بالمؤتمر السادس (سبتمبر 1971) إلى آخر مؤتمر للآثار (المؤتمر الثاني عشر- مايو 1993)

المؤتمر السادس للآثار:

الموضوع الرئيسي: **حماية الآثار وصيانتها في الوطن العربي**

الموضوعات	عدد التوصيات
حماية الآثار وصيانتها في الوطن العربي	25
أهم القواعد العامة التي أظهرتها التجارب في تطبيق استخدام العلم الحديث في علاج الآثار	8
مواجهة عبث العدو الإسرائيلي بالممتلكات الثقافية في الأرض العربية المحتلة	4
التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الآثار الخمسة السابقة	17
المجموع العام	54

المؤتمر السابع للآثار

الموضوع الرئيسي: **نشر الوعي الأثري**

الموضوعات	عدد التوصيات
نشر الوعي الأثري في البلاد العربية	69
صندوق إنقاذ الآثار في البلاد العربية	18
المدن التاريخية الكبرى المهددة في البلاد العربية	8
قانون الآثار الموحد	4
انضمام الدول العربية إلى الاتفاقية الدولية لحماية التراث	1

العالمي الثقافي والطبيعي	
مشاركة الدول العربية في المهرجان الإسلامي الذي ينظم في لندن عام 1976	3
توصيات عامة	6
المجموع العام	109

المؤتمر الثامن للآثار

الموضوع الرئيسي: **حركة التنقيب في البلاد العربية (الجهود والمعوقات)**

الموضوعات	**عدد التوصيات**
إعداد العناصر البشرية الوطنية وتدريبها الأساليب العلمية الحديثة واستخدامات التكنولوجيا في مسح الآثار والتنقيب عنها	6
التعاون العربي في مجال التنقيب عن الآثار التعاون مع البعثات الأجنبية	6
الإعداد للندوة الدولية عن الآثار الفلسطينية كتاب الآثار الفلسطينية	5
المجموع العام	17

المؤتمر التاسع للآثار

الموضوع الرئيسي: **العمارة العربية الإسلامية: خصائصها وطرزها وعناصرها**

الموضوعات	**عدد التوصيات**
المحافظة على المدن والمواقع التاريخية	4
اتجاهات وتوصيات لخدمة المدينة العربية	17
الآثار العربية التي تسربت إلى الخارج	4
المركز العربي لإحياء التراث الفني	3
مشروع قانون الآثار الموحد	1

الموسوعة الحضارية عن الفن العربي الإسلامي	1
حول إيفاد وتبادل الخبراء	5
الآثار الفلسطينية	2
المجموع العام	37

المؤتمر العاشر للآثار

الموضوع الرئيسي: **المسكن والمدفن في البلاد العربية في جميع العصور**

الموضوعات	**عدد التوصيات**
توصيات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في مجال صيانة التراث وإحيائه	
أولا: الآثار	13
ثانيا: المخطوطات وتحقيق التراث	2
ثالثا: صيانة المدن التاريخية العربية الإسلامية	10
رابعا: في الفنون التشكيلية	1
خامسا: الفنون الشعبية	2
المنظمة ومركز التراث العلمي بحلب	3
مشروع صيانة القيروان وتراثها	1
مشروع إنقاذ قلعة بني حماد	1
إنقاذ مدينة فاس	1
المجموع العام	34

المؤتمر الحادي عشر للآثار

الموضوع الرئيسي: **علم النقائش والكتابات القديمة**

الموضوعات	عدد التوصيات
علم النقائش والكتابات القديمة	
▪ في تكوين الأطر	3
▪ في البحث والحصر	3
▪ في النشر العلمي والثقافي	2
▪ في التوثيق	1
▪ في الصيانة	1
التجارب وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالتنقيب والمسح والمتاحف والاكتشافات الأثرية	4
مصادر المياه في الوطن العربي	7
مشروع قرار مساعدة لبنان	1 (قرار)
متحف الحضارة العربية	3
البيت العربي في هافانا	1
معجم مصطلحات الآثار	1
المجموع العام	37

المؤتمر الثاني عشر للآثار

الموضوع الرئيسي: **المسح الأثري في الوطن العربي**

الموضوعات	عدد التوصيات
المسح الأثري في الوطن العربي	
التراث الحضاري	5
المسح الأثري	20
المجموع العام	25

الخاتمة:

يعد مؤتمر الآثار في البلاد العربية إحدى المؤسسات الدائمة في أنشطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهو في استمراره وتواتره يعتبر من أقدم أنشطتها، فقد انعقد أول مؤتمر للآثار في البلاد العربية في دمشق سنة 1947 أي مباشرة إثر نشأة جامعة الدول العربية، وبلغ المؤتمر دورته الثالثة عشرة التي أقيمت بالجماهيرية العربية الليبية سنة 1995.

وكانت الإدارة العامة للجامعة العربية أشرفت على إعداد المؤتمرات الست الأولى بين سنة 1947 وسنة 1971، ثم تولت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ المؤتمر السابع (سنة 1974) السهر على تنظيم دورات هذا المؤتمر إلى اليوم.

وحققت هذه المؤتمرات في دوراتها المتلاحقة مكاسب كبيرة وهامة بالنسبة إلى قطاع الآثار والمتاحف بشكل مباشر وبالنسبة إلى قطاع الثقافة بشكل عام.

وقد سعت كل الدورات التي أقيمت منذ سنة 1947 إلى دعم الثقافة الأثرية والعناية بالمناطق الأثرية في أرجاء الوطن العربي إلى جانب العمل على اكتشاف مناطق أثرية جديدة وتعهد المعالم الأثرية القديمة بالصيانة والترميم من قبل أهل الاختصاص في مجال علوم الآثار.

وساهم هذا الاهتمام بقطاع الآثار والمتاحف في الوطن العربي في بلوغ غايتين هامتين:

أولا: تجذير انتماء الإنسان العربي في المنطقة العربية وهي منطقة تشهد من خلال آثارها على ثرائها وعطائها ودورها الكبير قديما في تنمية الحضارة الإنسانية عامة، وهذا البعد يحمل جيل اليوم مسؤولية مواصلة البذل في ضوء خطى من سبقنا حتى نواصل المسيرة الموفقة من أجل النمو الشامل في كامل أطراف الوطن العربي.

ثانيا: تعريف الآخر بآثارنا ومآثرنا والمواطن الأثرية القائمة إلى اليوم تشهد على ذلك، وهذا التعريف يدعو الآخر حتما إلى مراجعة مواقفه في علاقاته بنا حتى نخرج إلى مجال التعامل الندي من أجل صالح الإنسان.

ولا ننسى إلى جانب هذه المشاغل الهامة الدور الكبير الذي اضطلعت به مختلف المؤتمرات وخاصة في الدورات الأخيرة من أجل استرداد الممتلكات الأثرية العربية التي تم التفريط فيها أو تهريبها في ظروف تاريخية قديمة وحديثة.

كما تم عرض بحوث عديدة في مختلف المؤتمرات ونُّق جلها وتحول إلى مرجعية هامة يعود إليها أهل الاختصاص للاستفادة من هذه الأشغال وتبادل الخبرات في ضوء ما وصلت إليه البحوث العلمية في مختلف المسائل وفي أرجاء الوطن العربي.

واهتمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالسهر على متابعة العمل في مجالات الآثار والمتاحف في ضوء التوصيات العديدة الصادرة عن مؤتمرات الآثار، وحرصت المنظمة أن تجمع في هذه الوثيقة كل التوصيات الصادرة عن كل المؤتمرات التي تمت إلى حد المؤتمر الثالث عشر (طرابلس 1995)، وبذلك تتحول هذه الوثيقة إلى مرجع هام للمؤتمرات اللاحقة قصد وضع أسس العمل في المرحلة اللاحقة.

ونعتبر أن الدورات السابقة حققت أهدافا مباشرة هامة في مستوى العمل الميداني في مجالي الآثار والمتاحف فقد تم توحيد العديد من المصطلحات الأثرية وصارت متداولة اليوم بشكل منتظم في مختلف البحوث العلمية المتصلة بمجالات الآثار والمتاحف.

أما بالنسبة إلى الجوانب القانونية والتشريعية فإذا كانت مختلف الدورات اهتمت بهذه المسائل فإن الدورات الأخيرة أكدت أننا خرجنا إلى مجال التنفيذ العملي والميداني لما تم الاتفاق عليه وخاصة في مجال قانون الآثار الموحد والقانون النموذجي لحماية المخطوطات في البلاد العربية، هذا إلى جانب الانخراط في عمل المنظمات الدولية المهتمة بقطاع الآثار والمتاحف وبذلك تم تجذير علم الآثار والمتاحف في الوطن العربي على أسس متينة بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول والمنظمات المختصة والأخصائيون، واستفاد قطاع الآثار من التطور العلمي والتكنولوجي واعتماد نظام الإعلامية فوقع الكشف عن مناطق أثرية عديدة ووقع التفطن إلى ضرورة الصيانة والتعهد بالنسبة إلى مناطق أثرية صارت مهددة بالانقراض والزوال، وقامت إلى جانب ذلك المتاحف المختصة في مختلف أرجاء الوطن العربي إلى جانب العناية المباشرة بالمتاحف المحلية التي تجذّر العلاقة بين الإنسان ومحيطه الذي ينشط به والإنسان وموروثه الحضاري والثقافي الذي يحمل.

لقد أكدت هذه المؤتمرات من خلال أعمالها وتوصياتها أن الاهتمام بمجال الآثار والمتاحف ليس عنصرا مضافا للحضور البشري بل عنصرا جوهريا يوظف هذا الحضور فيؤثر في حاضر الإنسان العربي، وهذا الربط بين الماضي والحاضر يؤكد إمكانية الخروج إلى وضع خطط عمل واضحة المعالم بالنسبة إلى المراحل اللاحقة حتى نتمكن من تأكيد خصوصيات الحضارة العربية الإسلامية وجدارتها بالانخراط في المشاريع الكبرى من أجل المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية الشاملة.